

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن معاهدة حظر انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود في جنيف في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

يشرفني أن أحيل إليكم ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، الذي نظمه في جنيف وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وقد تجاوز مجموع عدد المشاركين في هذا الاجتماع المائة مشارك. وحضر الاجتماع أكثر من ٤٠ بلداً إضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

ولخص الدكتور بارنابي - وهو من أشهر علماء الفيزياء النووية ومدير سابق لمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام في ستكهولم - في مقدمته الحاجة لمثل هذه المعاهدة. وقال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - علاوة على كونها صكاً فعالاً في مجال عدم الانتشار - تضع حداً نوعياً لتطوير الأسلحة النووية. وسوف تضع المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى حداً كمياً لإنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي فإنها ستشكل مساهمة هامة في اتجاه عدم الانتشار وخطوة أخرى أساسية في اتجاه نزع السلاح النووي. كما أنها ستساهم في الحد من مخاطر الإرهاب النووي.

وسلط النقاش الأضواء بعد ذلك على الحاجة لفهم هذا الموضوع فهماً أفضل. وشملت القضايا المثارة في المناقشات مخاطر انتشار البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء، والحماية المادية لمخزونات المواد الانشطارية، وإعادة تجهيزها، وإنتاج الوقود والأكسيدات المختلطة، والاستعمالات شبه العسكرية مثل الدفع البحري، والإرهاب النووي وجدوى إنتاج ما يسمى بـ "القنبلة القذرة" من اليورانيوم الشديد الإثراء.

وقد شجع المشاركون وفد بلدي على مواصلة هذه العملية. ويزمّع وفدي تنظيم الاجتماع القادم بشأن القضايا الموضوعية في هذه العملية في منتصف أيلول/سبتمبر.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة إضافة إلى مرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتعميمها على كافة الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(التوقيع): كريس س. ساندرس

السفير

الممثل الدائم لهولندا

لدى مؤتمر نزع السلاح

ورقة غير رسمية بشأن عملية حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع
الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى: خطوة أساسية نحو
نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي

من إعداد البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح،
جنيف، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

يعتبر حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى خطوة
أساسية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى عدة سنوات - وبتوافق الآراء - قراراً يدعو إلى
البدء فوراً بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة من هذا القبيل. وبالرغم من أن ولاية هذه المفاوضات
(CD/1299) يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٥، فهي لم تبدأ بعد بسبب المأزق الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح.

إن أهم أولوياتنا على الإطلاق كانت، وستظل، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع
السلاح، الذي يُعد الوسيلة الحيوية، والهيئة الوحيدة، لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وقد بذل
العديد من رؤساء المؤتمر جهوداً كبيرة للتوصل إلى هذا التوافق، لكن جهودهم أخفقت لسوء الحظ حتى الآن في
التوصل إلى النتيجة المنشودة.

وطالما لم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، فإننا نرى أنه من المهم ومن
الضروري تناول قضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بطريقة بناءة. وستقوم البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر
نزع السلاح، سعياً لبلوغ هذه الغاية، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة العضوية ذات الطبيعة
الإعلامية والتثقيفية بشأن قضية إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية
الأخرى.

والغرض من هذه العملية هو إعداد الوفود في جنيف إعداداً أفضل للمفاوضات الفعلية في إطار مؤتمر نزع
السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى.

وسيتيم ذلك من خلال عقد جلسات إعلامية وتثقيفية، يتبعها نقاش وتبادل للآراء بين المشاركين في
العملية. وستكون مواضيع هذه الاجتماعات ذات طبيعة عامة، وتعلق بالقضايا ذات الصلة بهذه المفاوضات.

والعملية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، إضافة إلى الدول التي لها مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح. وسوف يتم بين الفينة والأخرى دعوة خبراء من هيئات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية للمشاركة والمساهمة في هذه العملية أيضاً.

وسيتنم تنظيم هذه العملية بطريقة شفافة تماماً. وستزود البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح جميع الوفود المهتمة بالموضوع بملخصات موجزة للمواضيع التي يتم نقاشها في الاجتماعات الخاصة بهذه العملية.

ولن يؤثر حضور الاجتماعات غير الرسمية في هذه العملية، التي تنظمها البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح أو المشاركة في المناقشات بأية طريقة من الطرق على موقفكم الوطني من برنامج عمل المؤتمر بصورة عامة، أو على المفاوضات في المستقبل بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى بصورة خاصة.

وضع حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض استعمالها في صنع الأسلحة النووية في السياق الصحيح

دوره في انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي
والإرهاب النووي

فرانك بارنابي

عندما انتهت الحرب الباردة منذ حوالي ١٠ سنوات، كان الافتراض عموماً بأن الأهمية التي أولاها القادة السياسيون للأسلحة النووية ستتناقص بصورة درامية، وكان الأمل يحدو العديد من الناس بأن يتحقق التقدم على وجه السرعة في نزع السلاح النووي مما يقود إلى إزالة هذه الأسلحة، وأن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه سوف تتمثل في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أن يتبعها بعد فترة وجيزة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية.

ولكن لسوء الحظ لم يحدث شيء من هذا القبيل. بل الواقع أن الأسلحة النووية عاودت الظهور على بنود جدول الأعمال الآن إلى حد يذكرنا بذروة الحرب الباردة. والمثال على ذلك، وفقاً لما تقوله التسريبات إلى الصحافة، هو أن بيان السياسة النووية في الولايات المتحدة، الذي استكمل في نهاية عام ٢٠٠١، يصف دور الأسلحة النووية في المستقبل البعيد، ليس كجزء من سياسة الردع النووي ولكن كجزء من الاستراتيجية الأمريكية في شن الحروب. ومن الواضح أن البنتاغون يعكف على وضع خطط للطوارئ لاستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف في سبعة بلدان أو أكثر - بما فيها إيران والصين والعراق وروسيا وسوريا وليبيا.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلن وزير الدفاع البريطاني لأول مرة على الإطلاق بأنه يمكن استخدام الأسلحة النووية البريطانية في توجيه ضربة أولى ضد البلدان التي تستخدم أسلحة بيولوجية أو كيميائية ضد القوات البريطانية أو ضد أهداف في المملكة المتحدة. وقد تراجعت الحكومتان الأمريكية والبريطانية عن تأكيدهما الخاصة بضمان الأمن بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان لا تحتازها وليست حليفة لقوى حائزة للأسلحة النووية.

وتم اعتماد هذه السياسات الجديدة على الرغم من "التعهد الصريح بتحقيق الإزالة التامة" لأسلحتهم النووية والذي قطعه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، إضافة إلى دول أخرى حائزة للأسلحة النووية بالفعل (الصين، فرنسا وروسيا) وذلك في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم الانتشار. وقد صدق ١٨٧ بلداً على معاهدة عدم الانتشار، مما يجعلها أشمل معاهدة متعددة الأطراف للحد من الأسلحة النووية.

كيف يمكن تحقيق نزع السلاح النووي على نطاق واسع؟

من الصعب على المرء أن يتوقع تحقيق نزع السلاح النووي على نطاق واسع إلا من خلال برنامج تدابير مقسم إلى مراحل، ويرى العديدون بأنه ينبغي أن يكون برنامجاً موقوتاً. وينبغي أن يهدف البرنامج أول ما يهدف إلى منع الانتشار النووي الأفقي (انتشار الأسلحة النووية إلى البلدان التي لا تحتازها الآن) والرأسي (زيادة إعداد الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها في ترسانات القوى الحائزة للأسلحة النووية). ومن ثم ينبغي أن يتم التحرك باتجاه تخفيض الترسانات النووية، إلى نقطة الصفر في نهاية المطاف.

وسوف يشمل هذا البرنامج التدابير الرئيسية التالية:

(١) المعاهدات القائمة حالياً، وأهمها:

- معاهدة "ستارت" الأولى (معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها) لعام ١٩٩١ ومعاهدة "ستارت" الثانية (معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها) لعام ١٩٩٣؛
- معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢؛
- معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى لعام ١٩٨٧ (معاهدة القوة النووية المتوسطة المدى)؛
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦؛
- المعاهدات الأربع التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية (في أمريكا اللاتينية [١٩٦٧]، وجنوب المحيط الهادئ [١٩٨٥]، وجنوب شرق آسيا [١٩٩٥]، وأفريقيا [١٩٩٦])؛

(٢) التدابير التي لم يتم التفاوض حولها بعد، بما فيها:

- إجراء تخفيضات أخرى في الترسانات الأمريكية والسوفياتية السابقة للأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية إلى ما دون المستويات التي تم التفاوض عليها ثنائياً أو المعلن عنها من طرف واحد؛

- و*التخفيضات في الترسانات النووية البريطانية والفرنسية والصينية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف؛
- وتوحيد سياسات تصدير الأسلحة النووية من جانب موردي المواد النووية والتي ينبغي أن تصبح قابلة للتنفيذ قانوناً ومصحوبة بالعقوبات، ويفضل أن يتخذ ذلك شكل معاهدة؛
- ومعاهدة لعدم البدء باستعمال السلاح النووي، تصادق عليها جميع القوى الحائزة للأسلحة النووية؛
- وتدعيم نظام الضمانات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية؛
- وفرض حظر على إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ومن بين المعاهدات القائمة حالياً، ما زالت معاهدة "ستارت الثانية" تنتظر التصديق عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ولن يتم ذلك خلال فترة رئاسة الرئيس بوش، إن تم على الإطلاق، وسوف تنسحب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ أما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كاد يقضي عليها كلياً عدم تصديق الولايات المتحدة عليها فما زالت تنتظر دخول حيز التنفيذ.

ومن المفترض عموماً بأن التدبير التالي للحد من الأسلحة النووية الذي سيتم التفاوض عليه سيكون إبرام معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية، (والتي تسمى غالباً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية) وأن المفاوضات بشأنها ستجري في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

المحادثات الثنائية الأمريكية - الروسية

إن القدر الأعظم من الأسلحة النووية البالغ عددها ٣٠ ٠٠٠ أو ما يقارب ذلك في عالم اليوم هي أسلحة أمريكية أو روسية (انظر الجدول أدناه). أما الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية - الصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والهند، وإسرائيل، وباكستان - فتحتفظ في ترساناتها النووية بحوالي ١ ٢٠٠ سلاح نووي.

وعلى الرغم من إعلان إدارة الرئيس بوش عن استعدادها وعزمها على خفض عدد الأسلحة النووية التي تنشرها، فإنها ما تزال تحتفظ بآلاف الأسلحة النووية في مخزونها الأساسية وتخطط لتطوير أسلحة نووية جديدة - كالرأس النووي الذي يخترق أعماق الأرض، لتدمير الأهداف المحصنة تحت الأرض مثل المخابئ المحصنة، وسوف يتم نشر قذائف باليستية جديدة عابرة للقارات في عام ٢٠٢٠، كما ستوضع في الخدمة طائرة قاذفة جديدة في

عام ٢٠٤٠. وبعد أن أدارت الولايات المتحدة ظهرها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ربما عبرت عن نيتها في البدء بإجراء تجارب نووية مرة ثانية. كما أن هناك من يقول إنه سيتم تركيب رؤوس حربية نووية على القذائف المضادة للقذائف التسيارية كجزء من "برنامج الولايات المتحدة الوطني للدفاع ضد القذائف". وسوف تتزايد الضغوط لاستخدام القذائف النووية المضادة للقذائف التسيارية النووية حيث أخفقت التجارب الجديدة التي تستخدم فيها القذائف المضادة للقذائف التسيارية التقليدية التي "تصيب لتدمر".

والغرض من هذه التطورات الجديدة هو إعادة إحياء القوات النووية الأمريكية بحيث تشمل "ثلاثية جديدة من القدرات النووية التي تجمع بين الضربات الهجومية النووية والتقليدية وبين الهياكل الأساسية للدفاع بالقذائف وبالأسلحة النووية". مما يظهر أن إدارة الرئيس بوش ترى أن الأسلحة النووية ستشكل جزءاً لا يتجزأ من القوات العسكرية الأمريكية على مدى الـ ٥٠ سنة المقبلة على الأقل.

وقد أعلن الأمريكيون رسمياً أنهم يرغبون في تخفيض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية التي ينشرونها وذلك من العدد الحالي البالغ ٧ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية أو ما يقارب ذلك، معظمها في حالة تأهب ويمكن إطلاقه في خلال ١٥ دقيقة من صدور الإنذار، إلى ما يتراوح بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ سلاح نووي استراتيجي منشور.

وفي القمة التي انعقدت بين الرئيسين بوش وبوتين، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، اتفق الروس والأمريكيون على معاهدة لخفض أعداد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة إلى ما بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ بحلول عام ٢٠١٢. ويعتبر ذلك تخفيضاً ذا شأن في العدد الحالي البالغ قرابة ٦ ٠٠٠ رأس على كل جانب.

لكن هناك اعتراضات جدية على المعاهدة، لأنها لا تشترط تفكيك الرؤوس الحربية غير المستخدمة، فبوسع كل طرف العودة إلى أي مستوى من القوة يختاره بعد عام ٢٠١٢، ويمكن أن ينسحب أي من الطرفين من المعاهدة بعد إخطار مدته ٩٠ يوماً، ولا توجد أية ضوابط على الأسلحة النووية التكتيكية، كما أنه لا توجد أية التزامات بالتحقق من تطبيق المعاهدة. والسؤال الرئيسي هنا هو: هل سيصادق مجلس الدوما الروسي ومجلس الشيوخ الأمريكي على هذه المعاهدة؟

ومن المحتمل أن تحتفظ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بمخزون من الأسلحة الكاملة ومكوناتها مما سيسمح لهما بنشر قرابة ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي آخر بسرعة كبيرة إذا ما اتخذ القرار السياسي بذلك.

ولا يمكن اعتبار هذه المعاهدة بالكاد معاهدة نزع سلاح نووي. بل إنها اتفاق على الحد من عدد الأسلحة النووية المنشورة التي تظل في حالة تأهب. وهذا بالطبع شيء يبعث على السرور. لكنه بالنظر إلى ازدياد الثقة المتبادلة حالياً بين الولايات المتحدة وروسيا، يرى الكثير من المراقبين أنه كان بوسعهما أن يخفضا ترسانتهما النووية إلى أقل من ذلك بكثير وبصورة لا يمكن الرجوع فيها.

الخطوات التالية

من الواضح أن إدارة الرئيس بوش لا ترى أي جدوى في التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف. بل تفضل اتخاذ خطوات من طرف واحد. والمعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تحرص إدارة الرئيس بوش بالفعل على الإبقاء عليها هي معاهدة عدم الانتشار. كما أنها تريد التفاوض حول حظر إنتاج المزيد من المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية. مما يبعث على بعض الأمل بأن يتم التفاوض على حظر من هذا القبيل في وقت قريب.

وما الذي حدث حتى الآن

تعود فكرة معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية إلى ٥٦ عاماً مضت، أي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. مما يجعلها أول تدبير اقترح رسمياً للحد من الأسلحة النووية. وكانت معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية جزءاً من خطة باروخ الأمريكية. كما شهدت المزيد من التقدم فيها بفضل الرئيس دوايت أيزنهاور في خطابه المعنون `الذرة من أجل السلام` الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، عندما قال "ستسعى الولايات المتحدة إلى أكثر من مجرد تخفيض أو إزالة المواد الذرية المعدة للأغراض العسكرية".

وإبان الستينات، عندما كانت تجري المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار، أُدرج الحظر على إنتاج المواد الإنشطارية للأغراض العسكرية ضمن مجموعة من التدابير - بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراء تخفيضات في الترسانات النووية للقوى الحائزة للأسلحة النووية، وإدارة البلوتونيوم ومراقبته وتخزينه دولياً. وصدرت، بعد عام ١٩٧٨، قرارات منتظمة عن الجمعية العامة تدعو إلى حظر إنتاج المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية لكن الأمل بتحقيق تقدم في هذا المجال لم يكن كبيراً في ظل استمرار الحرب الباردة.

ومع انتهاء الحرب الباردة وبرز الحاجة لإحراز التقدم في الحد من الأسلحة، اكتسب المفهوم بحد ذاته زخماً كبيراً بفضل الرئيس بيل كلينتون. حيث قال في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: "سوف نتخذ خطوات جديدة للحد من المواد المعدة لصنع الأسلحة النووية. إن تزايد المخزونات العالمية من البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء يزيد من خطر الإرهاب النووي في كافة البلدان. وسوف نعمل جاهدين للتوصل إلى

اتفاق دولي يحظر إنتاج هذه المواد إلى الأبد". وبدا أن هذا الدعم الأمريكي القوي جعل من فرض حظر من هذا القبيل أمراً واقعياً وقابلاً للتحقيق.

وفي عام ١٩٩٣ أوصى قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام بإجراء مفاوضات حول معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. وطلب إلى "الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدم المساعدة في مجال دراسة ترتيبات التحقق المتعلقة بتلك المعاهدة" لكنه لم يتطرق على وجه التحديد إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الوكالة بهذا الصدد. ومن شأن المعاهدة الوارد ذكرها في القرار أن تحظر الإنتاج لكنها لا تتطرق إلى ذكر المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. وتم اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء.

وأية معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كما تم تعريفها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من شأنها أن تغطي إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة (البلوتونيوم الذي يحتوي على أكثر من ٩٣ في المائة من نظير البلوتونيوم - ٢٣٩)، واليورانيوم الشديد الإثراء القابل للاستخدام في صنع الأسلحة (اليورانيوم الذي يتم إثراءه إلى أكثر من ٩٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥)، واليورانيوم - ٢٣٣ للأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، أو الذي يقع خارج نطاق الضمانات الدولية.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وافق أعضاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف على تعيين منسق خاص لكي "يلتزم آراء أعضاء المؤتمر بشأن أفضل الترتيبات المتعلقة بالتفاوض" حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك أي تأييد للتفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من جانب مؤتمر نزع السلاح، فسرعان ما ظهر للمنسق الخاص، السفير الكندي جيرارد دي. شانون، أن القضية السياسية الحاسمة الأهمية هي نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهل تشمل ما أُنتج في الماضي إضافة إلى ما يُنتج في المستقبل من المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية؟

ولم يستطع السفير شانون حتى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ الإبلاغ عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية التفاوضية من أجل حظر المواد الانشطارية وإنشاء "لجنة مخصصة للتفاوض حول معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، قابلة للتحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". ولم يتيسر التغلب على حل الصعوبات التي تكتنف تعريف نطاق الحظر لكن اعتماد الولاية تم تحقيقه من خلال حل وسط (يصفه البعض بأنه تلفيق).

وحسبما قال السفير شانون: "أعرب العديد من الوفود خلال المشاورات التي أجريتها عن هواجس بشأن مختلف القضايا المتصلة بالمواد الانشطارية، بما في ذلك النطاق الملائم للاتفاقية. وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن هذه الولاية لن تسمح إلا بالنظر داخل اللجنة في إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وارتأت وفود أخرى أن الولاية ستسمح بالنظر ليس فقط في الإنتاج المستقبل بل وفي الإنتاج السابق أيضاً. ومن ثم كانت هناك آراء أخرى بأنه ينبغي ألا يقتصر النظر على إنتاج المواد الانشطارية وحدها (سواء كان ذلك في الماضي أو المستقبل) بل أن يشمل قضايا أخرى كذلك، من قبيل إدارة هذه المواد. وتم الاتفاق بين الوفود على أن الولاية المتعلقة بإنشاء لجنة مخصصة لا يمنع قيام أي وفد بطرح أي واحدة من القضايا المشار إليها أعلاه كي تنظر فيها اللجنة المخصصة".

ولم يحرز أي تقدم آخر في المناقشات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلا بعد قيام كل من الهند وباكستان بإجراء تجارب للأسلحة النووية في عام ١٩٩٨. وكان حتى ذلك الحين عدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ومعظمهم من بلدان عدم الانحياز يريدون ربط المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالمناقشات الدائرة حول جدول زمني موقت لترع السلاح النووي. أما القوى المعترف بجيازتها للأسلحة النووية فقد رفضت على الدوام الموافقة على هذا الربط.

وفي نهاية دورة عام ١٩٩٨، قام مؤتمر نزع السلاح فعلاً بإنشاء لجنة مخصصة لبدء التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وترأس اللجنة السفير الكندي مارك موهر. ولم يدم عمل اللجنة إلا لفترة ثلاثة أسابيع قبل انتهاء الدورة.

العقبات أمام إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

تعذرّ التوصل إلى قرار في مؤتمر نزع السلاح بإعادة عقد اللجنة في عام ١٩٩٩. وكانت أهم العقبات التي تقف حجر عثرة أمام المفاوضات بشأن المعاهدة هي التزايدات حول كيفية التعامل مع المخزونات العسكرية الحالية من المواد الانشطارية والعلاقة بين معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبين نزع السلاح النووي، ولا سيما البرنامج الموقت لترع هذا السلاح.

وكانت مواقف الهند وباكستان وإسرائيل، وهي قوى كلها حائزة للأسلحة النووية، إزاء التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، هامة جداً، بالطبع. فقد أعلنت باكستان عن استعدادها للموافقة على التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح ولكنها تريد أن يشمل ذلك المخزونات. أما الدول الخمس المعترف بجيازتها للأسلحة النووية، والهند وإسرائيل فتريد استثناء المخزونات. ووافقت إسرائيل على البدء في المفاوضات لكنها قالت إنها "تبدي تحفظها إزاء جوهر" القضايا التي سيتم التفاوض حولها.

وأهم عقبة حالياً (حزيران/يونيه ٢٠٠٢)، (إن لم تكن الأهم) أمام البدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تتمثل في موقف الصين. لأنه يبدو أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرين الذين كانوا يطالبون بربط معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ببرنامج موقوت لتزع الأسلحة النووية قد أسقطوا مطالبتهم هذه.

وتتمسك الصين بقوة بأن أية معاهدة لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ينبغي التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ولن توافق على إعادة دعوة اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل ما لم يتم إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض حول معاهدة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أيضاً. وترغب الصين بإنشاء لجنة مخصصة ثالثة تابعة لمؤتمر نزع السلاح لمناقشة نزع السلاح النووي، وأن تعمل اللجان الثلاث بالتوازي فيما بينها.

وإذا تخلت الصين عن ربط أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، فلا يبدو أن هناك أي سبب يحول دون البدء بسرعة في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الفوائد المترتبة على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

باختصار، هناك حاجة لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية:

- معاودة بدء المفاوضات حول المزيد من الحد من الأسلحة النووية وتدابير نزع السلاح - وبدون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فإن أقل ما يقال إنه من غير المحتمل احراز أي تقدم في الحد من الأسلحة النووية ونزعها؛
- والحد من انتشار الأسلحة النووية إلى البلدان التي لا تحتازها حالياً؛
- وتشجيع الحد من المواد الانشطارية التي يمكن أن تصنع منها الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية؛
- وزيادة مقدار المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة بموجب ضمانات دولية؛
- وتحسين فعالية سياسات تصدير الأسلحة النووية؛
- والإقلال من خطر الإرهاب النووي.

ومن الجدير بالذكر أن كل البلوتونيوم تقريباً، بما في ذلك البلوتونيوم الذي تنتجه المفاعلات النووية المدنية، يمكن استخدامه في إنتاج أسلحة نووية فعالة. ويبلغ المخزون العالمي من البلوتونيوم المدني، الذي تم فصله من عناصر الوقود المستنفذ الناتج من مفاعلات القوى النووية، وهي العناصر الموجودة في مخازن للبلوتونيوم حالياً،

قراية ٣٠٠ طن، وهي كمية كافية لانتاج ٦٠ ٠٠٠ سلاح نووي على الأقل - أي ضعف العدد الموجود حالياً في الترسانات النووية في العالم. وعليه فإن إحدى القضايا الهامة، تتمثل فيما إذا كان ينبغي أن يدخل البلوتونيوم المدني ضمن نطاق أية معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية بشكل ما أم لا.

وفي الختام، فإن من شأن أية معاهدة فعالة لوقف انتاج المواد الانشطارية أن تحد من سبل الوصول إلى المواد الانشطارية بمنع انتاج المزيد منها لاستخدامه في صنع الأسلحة النووية وأن تزيد مقدار المواد الانشطارية القابلة للاستخدام للأسلحة الخاضعة للضمانات الدولية. ومن شأن هذين العاملين معاً أن يجعلاً من الأصعب تحويل المواد الانشطارية بصورة غير مشروعة إلى صنع الأسلحة والمتفجرات النووية. وبذلك يتم الحد من خطر الانتشار النووي والإرهاب النووي على حد سواء.

الجدول: الترسانات النووية

البلد	العدد الاجمالي للأسلحة النووية المنشورة (الاستراتيجية والتكتيكية)	الاستراتيجية	التكتيكية	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	٧ ٢٠٠	١ ٦٧٠		٨ ٨٧٠
روسيا	٥ ٦٠٠	* ٣ ٦٠٠		٩ ٢٠٠
الصين	٢٨١	١٢٠		٤٠١
فرنسا	٢٨٨	٦٠		٣٤٨
المملكة المتحدة	٨٥	صفر		١٨٥
الهند				قراية ٣٥
إسرائيل				قراية ٢٠٠
باكستان				قراية ٣٦
المجموع				قراية ٢٠ ٠٠٠**

* بما في ذلك ١ ٢٠٠ رأس حربي نووي مركبة على قذائف مضادة للقذائف التيسارية حول مدينة موسكو.

** يوجد بالإضافة إلى ذلك أكثر من ١٠ ٠٠٠ سلاح نووي احتياطي، في كل من الولايات المتحدة وروسيا بصورة أساسية.

— — — — —